الأمم المتحدة

A/57/319–E/2002/85

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 August 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ٩٥ من جدول الأعمال المؤقت*
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٢
نيويورك
البند ٧ من جدول الأعمال
التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى

جهود المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

يُقدم هذا التقرير استجابة للفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، حيث طُلب في تلك الفقرة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا عن جهود المتابعة التي تبذلها جميع الأطراف ذات الصلة صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية. ويتضمن التقرير سردا أوليا لما اتخذته الحكومات والأطراف الرئيسية المؤسسية وغير المؤسسية صاحبة المصلحة من مبادرات وما تعهدت به من التزامات، اقترانا بمؤتمر مونتيري، في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وينبغي أيضا اعتبار هذا التقرير استجابة أولية للطلب الموجه إلى الأمين العام من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ”أن يقدم معلومات عن مختلف أنشطة المتابعة المضطلع بها في إطار الأمم المتحدة دعما لتنفيذ توافق آراء مونتيري“.

* A/57/150.

** قُدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، كي تؤخذ في الاعتبار أحكام قرار الجمعية العامة ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ونتائج الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٢.

171002 171002 02-52870 (A)
0252870

أولا – مقدمة

١ – طُلب إلى الأمين العام، في توافق آراء مونتيري[١]، المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، أن يقدم تقريرا سنويا عن جهود متابعة المؤتمر التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة. وورد طلب مماثل لذلك في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤. ونظرا إلى أنه لم تنقض منذ انعقاد المؤتمر وحتى كتابة هذا التقرير سوى أربعة أشهر، فإنه ينبغي أن يُعتبر تقريرا تمهيديا يستند إلى المعلومات الأولية التي أتيحت للأمانة العامة، لا تقريرا يغطي كل الأنشطة التي اضطلعت بها جميع المؤسسات ذات الصلة وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة.

٢ – وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير مقترنا بتقرير الأمين العام عن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/57/344)، المقدم استجابة للقرار ٥٦/٢١٠ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والجاري عرضه بصفة مستقلة في إطار نفس البند من جدول الأعمال. وكما ذُكر في ذلك التقرير، لا يزال لازما عمل الكثير للاستفادة من الزخم الذي أوجده المؤتمر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإيجاد آليات مالية واقتصادية على الصعيد العالمي أكثر دعما لعملية التنمية، على النحو المطلوب في توافق آراء مونتيري. وسيلزم بذل الجهود بصفة مستمرة لترجمة التزامات مونتيري إلى أعمال وبرامج ومشاريع حقيقية. ومن الضروري أيضا أن تظل في الأذهان الروابط الاستراتيجية بين تمويل التنمية والأهداف المتضمنة في إعلان الألفية[٢]، إلى جانب العمليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك نتائج مؤتمر الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، بغية تكوين خطة إنمائية شاملة للقرن الحادي والعشرين، مدعومة بالوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها.

ثانيا – الالتزامات والمبادرات

٣ – بالإضافة إلى الوثيقة الختامية[١]، حقق مؤتمر مونتيري مكاسب عاجلة فيما يتعلق بتمويل التنمية، ولا سيما بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. فقد أصدرت حكومات مقدمي المنح الثنائية الرئيسيين إعلانات فردية أو جماعية بإجراء زيادات ملموسة في اعتمادات كل منها للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتحقق أيضا زخم قوي وجديد بالمشاركة النشطة في عملية تمويل التنمية من جانب الأطراف المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة، على كل من المستوى الحكومي الدولي ومستوى الأمانات، الأمر الذي ألقى ضوءا جديدا على الأدوار التي تضطلع بها هذه الأطراف في إطار شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لأنشطة المتابعة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات والالتزامات المتوصل إليها في المؤتمر. وعلاوة على ذلك، قُدمت مساهمات مهمة ومقترحات محددة من جانب قطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني.

ألف – الالتزامات الجديدة من جانب مقدمي المنح الثنائية

٤ – أصدرت الرئاسة الإسبانية للاتحاد الأوروبي بلاغا صحفيا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، رحبت فيه بمؤتمر مونتيري بوصفه فرصة تاريخية لإحراز تقدم، على نحو كلي، صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الحد من الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، ركّز الاتحاد الأوروبي على واقع أن توافق آراء مونتيري يستند إلى روح الشراكة المعززة، التي تجعل البلدان النامية تأخذ بزمام المسؤولية الأساسية عن تنمية أنفسها، مع ضمان الديمقراطية وسيادة القانون، بينما تضطلع

البلدان المتقدمة النمو بالدعم النشط لتلك البلدان في هذا المضمار. وأولى الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة لخطة الدوحة الإنمائية، التي تتيح فرصا غير مسبوقة لتحقيق النمو والتنمية، وستساهم، مقترنة بنتائج مؤتمري القمة المعقودين في مونتيري وجوهانسبرغ، في التوصل إلى ''برنامج عالمي شامل''.

٥ - وفي مؤتمر للقمة عقد في برشلونة، إسبانيا، في ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٢، التزم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، للمرة الأولى، بزيادة ما تقدمه هذه البلدان من المساعدة الإنمائية الرسمية من المستوى الحالي وقدره ٠,٣٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ما متوسطه ٠,٣٩ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦، بوصف ذلك خطوة صوب بلوغ الهدف الذي أعيد تأكيده، وهو ٠,٧ في المائة. أما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لم تصل كل منها بمفردها إلى المستوى المتوسط الحالي فستسعى جاهدة إلى الوصول إلى مستوى الـ ٠,٣٣ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٦. وبناء على أشد الافتراضات تواضعا، القائم على أساس سيناريو النمو المنخفض، فإن مؤدى هذا الالتزام الجديد هو أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستزيد بمبلغ إضافي قدره ٧ بلايين دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٦ وأن مبلغا إضافيا قدره ٢٠ بليون دولار سيتاح على مدى الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦. وأشير إلى أن حصة الاتحاد الأوروبي في مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية على مستوى العالم ككل، بما في ذلك المعونة الإنسانية، تتجاوز ٥٠ في المائة، وأن مجموعها بلغ ٢٥,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٠.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الاتحاد الأوروبي بأنه اتفق على اتخاذ جملة تدابير منها ما يلي: (أ) التنفيذ الفوري لتوصيات لجنة المساعدة الإنمائية بشأن فك القيود عن المعونات التي تقدم إلى أقل البلدان نموا ومواصلة المناقشات بغية فك المزيد من القيود عن المعونة الثنائية؛ و (ب) تحسين قدرة البلدان النامية في حقل التجارة الدولية (وتحقيقا لهذا الهدف، تعهد الاتحاد الأوروبي بالفعل بتقديم أكثر من ٦٠ في المائة من الالتزام المتعهد به بمبلغ ١٤ مليون يورو في مؤتمر إعلان التبرعات المعقود في إطار منظمة التجارة العالمية في جنيف في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢)؛ و (ج) الدعوة إلى إنشاء فرقة عمل دولية، يكون باب المشاركة فيها مفتوحا على نطاق واسع، للسير قدما بالمناقشات المتعلقة بالمنافع العامة العالمية ولمواصلة استكشاف المصادر الابتكارية لتمويل التنمية؛ و (د) التأثير على عملية إصلاح النظام المالي الدولي عن طريق مكافحة الأعمال التي تسيء استغلال ظاهرة العولمة المالية؛ و (هـ) تقوية صوت البلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية؛ و (و) زيادة التساوق بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية؛ و (ز) دراسة طرق جديدة لتخفيف عبء الديون خلاف الطرق المطبقة حاليا فيما يتعلق بأقل البلدان نموا.

٧ - وركّز رؤساء وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما أدلوا به من بيانات في مؤتمر مونتيري على أهمية الالتزام الجماعي السالف الذكر بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية والتدابير الأخرى المتصلة بعملية التنمية. وسلطت عدة دول أعضاء الضوء على الجهود التي تبذلها كل منها على حدة والالتزامات الجديدة التي تعهدت بها على نحو يتجاوز المستوى المتوسط للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاتحاد الأوروبي. وعلى سبيل المثال، أكد رئيس فنلندا أن بلده ملتزم بالوصول إلى المستوى المستهدف، أي ٠,٧ في المائة، وأنه كخطوة أولى، سيزيد هذه النسبة إلى ٠,٤ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧. وذكرت بلجيكا أنها قد زادت بقدر كبير ميزانيتها المخصصة للمعونة الإنمائية وأنها ستصل إلى النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية، أي ٠,٧ من

الناتج القومي الإجمالي، بحلول عام ٢٠١٠. وأكدت أيرلندا من جديد الالتزام الذي تعهدت به في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية بالوصول إلى الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٧، وأفادت بأن برنامجها المتعلق بالتعاون الإنمائي سيزاد في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٥٥ في المائة لبلوغ هدف مؤقت قدره ٠,٤٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتعهدت لكسمبرغ بالاستمرار في زيادة ما تقدمه من المساعدة الإنمائية الرسمية من المستوى الحالي البالغ ٠,٧٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أن يصل إلى ١ في المائة بحلول منتصف هذا العقد. وأعلنت هولندا أنها ستظل تفي بالمستوى المعياري للمساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إن لم تتجاوزه. وأعلنت السويد أنها قد وضعت لنفسها هدفا مؤداه الوصول إلى نسبة قدرها ١ في المائة.

٨ - وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، اقترح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ميثاقا جديدا للتنمية العالمية، يتميز بمعيار جديد للمساءلة فيما يتعلق بالدول الغنية والدول الفقيرة على السواء. ويربط هذا الميثاق الجديد للتنمية زيادة المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو بزيادة المسؤولية التي تضطلع بها البلدان النامية. وكجزء من الميثاق الجديد، تعهدت الولايات المتحدة بزيادة المساعدة الأساسية التي تقدمها إلى البلدان النامية بنسبة ٥٠ في المائة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وهذا مؤداه زيادة سنوية قدرها ٥ بلايين دولار عن المستويات الراهنة التي تناهز ١٠ بلايين دولار، ليصبح المعدل الجاري ١٥ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٦. وعلى وجه التحديد، سترتفع مستويات التمويل الإضافي للمساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ١,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ و ٣,٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥ و ٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦ وما يليه.

٩ - وستودع هذه الأموال الإضافية في حساب جديد يسمى ''حساب التحدي الألفي'' ويُقصد به دعم المبادرات الرامية إلى تحسين الاقتصاد ومستوى المعيشة في البلدان النامية. وسيكون هدف حساب التحدي الألفي هو مكافأة القرارات السليمة على صعيد السياسات، التي تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر. وستخصص الأموال للبلدان النامية التي تبدى التزاما قويا بما يلي: (أ) الحكم الرشيد (استئصال شأفة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان والتقيد بسيادة القانون)؛ و (ب) الصحة والتعليم؛ و (ج) السياسات الاقتصادية السليمة التي تشجع النشاط التجاري ومزاولة الأعمال الحرة، بما في ذلك زيادة انفتاح الأسواق وانتهاج سياسات مستدامة على صعيد الميزانية.

١٠ - وأوضحت حكومة الولايات المتحدة أن تخصيص الأموال من حساب التحدي الألفي للبلدان المستفيدة سيكون على أساس المعايير السالفة الذكر ووفقا للمبادئ التالية:

(أ) سيكون انتقاء البلدان مرتبطا بإمكانيات تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛

(ب) ستوزع الأموال على هيئة منح؛

(ج) ستُنسق البرامج الممولة، حيثما يكون ذلك مناسبا، مع البرامج الجارية، وستستفيد من قنوات التمويل الأخرى؛

(د) ستُشجع البلدان المستوفية للشروط على المشاركة بنشاط في صياغة أوجه استخدام الأموال، عن طريق عملية تشاركية تشمل المسؤولين المنتخبين والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين؛

(هـ) ستتحدد الكيفية التي تخصص بها الأموال للأغراض المختلفة بالأولويات الإنمائية والاحتياجات الاستثمارية وإمكانيات النمو لدى البلدان المنتقاة؛

(و) ستسعى حكومة الولايات المتحدة، حيثما يكون ذلك ممكنا، عن طريق حساب التحدي الألفي، إلى توسيع نطاق الشراكات الإنمائية بضم شركاء جدد، مثل شركات القطاع الخاص والحكومات المحلية والجامعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية؛

(ز) سيكون بناء القدرات المتعلقة بالإعداد الجيد للبيانات والرصد المستمر لأداء البلدان وأداء المشاريع من العناصر المهمة لحساب التحدي الألفي.

١١ - وإضافة إلى ما سبق، اقترحت الولايات المتحدة إطارا تمويليا يعتمد على الأداء فيما يتعلق بمساهمتها في تجديد موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر في أشد البلدان فقرا. وفي هذا السياق، أعلنت الولايات المتحدة زيادة قدرها ١٨ في المائة في مساهمتها في المؤسسة الإنمائية الدولية على مدى السنوات الثلاث التالية، وزيادة قدرها ١٨ في المائة في مساهمتها في صندوق مصرف التنمية الأفريقي لمساعدة أشد البلدان فقرا. وكررت الولايات المتحدة مرة أخرى اقتراحها بتحويل نسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من القروض التساهلية المتعددة الأطراف إلى منح.

١٢ - وفي مؤتمر مونتيري، ذكر رئيس وزراء كندا أن بلده زاد ميزانيته المخصصة للمساعدة الإنمائية بنسبة بلغ متوسطها في السنوات الأخيرة ٨ في المائة، وأنه سيواصل في السنوات المقبلة زيادة ميزانيته المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة مساوية لتلك النسبة على الأقل. وأفردت كندا أيضا مبلغا إضافيا قدره ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ أهداف خطة العمل من أجل أفريقيا التي وضعتها مجموعة الثمانية بناء على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٣ - وأعلن رئيس وزراء النرويج أن حكومته بدأت تنفيذ خطة عمل لمكافحة الفقر. وفي إطار هذه الخطة، تتعهد النرويج بما يلي: (أ) زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من مستواها الحالي البالغ ٠,٩٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٥؛ و (ب) تعزيز التساوق في جميع السياسات الحكومية ذات الصلة؛ و (ج) مواصلة التحول عن أسلوب تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض دعم المشاريع إلى منحها لأغراض دعم البرامج والميزانيات؛ و (د) التنازل عن جميع ديون البلدان المصنفة في فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعمل بكل جد على تحسين الترتيبات الدولية لخدمة الديون؛ و (هـ) حفز الاستثمارات وتشجيع نمو القطاع الخاص؛ و (و) تنفيذ نظام إتاحة الوصول إلى الأسواق بلا أي تعريفات لجميع المنتجات الآتية من أقل البلدان نموا، عدا الأسلحة، والسعي إلى زيادة انفتاح الأسواق أمام الصادرات الزراعية من البلدان النامية.

١٤ - وأعلن المستشار الاتحادي ورئيس الوفد السويسري أن سويسرا ستزيد بصورة تدريجية المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أن تصل إلى ٠,٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠.

باء - مبادرات الأطراف المؤسسية صاحبة المصلحة

١٥ - أعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ورقة مشتركة، عنوانها ''تمويل التنمية - تنفيذ توافق آراء مونتيري''، وقُدمت إلى اجتماع لجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي في اجتماعها الربيعي لعام ٢٠٠٢ المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وتضمنت الورقة مجملا للآثار المترتبة على توافق آراء مونتيري بالنسبة إلى المؤسستين فيما يتعلق

بأعمالهما الفنية فضلا عن مشاركتهما في عملية المتابعة، وورد فيها أنه: ''في كل مجال من المجالات التي يغطيها جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية، يتوقع البنك والصندوق زيادة وتحسين ما يقدمانه من المساعدة، المالية والتقنية معا، وتركيز الحوار الاقتصادي في سياق الملكية الوطنية القوية للبرامج والشراكات. ... وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالبنك، ستعزز نواتج مونتيري دوره في دعم البلدان في مجال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية، ودوره المباشر والحفاز في مجال رفع مستوى المساعدة الإنمائية وزيادة فعاليتها، ودور المؤسسة المالية الدولية/وكالة ضمانات الاستثمارات المتعددة الأطراف في تحفيز الاستثمارات الخاصة. وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي، ركز البنك والصندوق على ولاية الصندوق فيما يتعلق بتعزيز الاستقرار المالي العالمي - الذي هو شرط أساسي للنمو - وأدواره المرتبطة بذلك في مجالي الرقابة ومنع الأزمات وحلها''.

١٦ - وعلى وجه التحديد، يعتزم البنك والصندوق، فيما بعد مؤتمر القمة المعقود في مونتيري، توسيع نطاق جهودهما وتكثيفها في عدد من المجالات. وعلى وجه الخصوص، سينصب التركيز على المساعدة في تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالسياسة العامة والحكم (عن طريق التشجيع الحفاز لإصلاحات السياسات العامة والحكم والإصلاحات المؤسسية)، وجدول الأعمال المتعلق بالمعونة (عن طريق تحسين وتعزيز فعالية جميع موارد المعونة)، وجدول الأعمال المتعلق بالتجارة (عن طريق دعم انفتاح الأسواق وبناء القدرات). وستشمل هذه التدابير الإجراءات التالية:

(أ) العمل في إطار ورقات استراتيجيات الحد من الفقر/التنمية الشاملة، من أجل مساعدة البلدان على إرساء الأسس اللازمة على صعيد الاقتصاد الكلي وصعيد الحكم والصعيد الهيكلي لتعجيل خطى أنشطة الحد من الفقر؛

(ب) مساعدة البلدان، وخصوصا الاقتصادات السوقية الناشئة، على حماية أنفسها على نحو أفضل من الصدمات والأزمات المالية التي تؤثر تأثيرا شديدا على الفقراء؛

(ج) العمل على تحسين إمكانيات الدخول إلى الأسواق ومساعدة البلدان النامية على الاستفادة من فرص التجارة؛

(د) التشجيع على تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية في استخدام جميع موارد المعونة القائمة والحصول على التزامات جديدة ببلوغ الحد الأقصى للأثر الإنمائي؛

(هـ) معالجة المسائل المنظومية لكفالة التنسيق/التساوق فيما بين المؤسسات على صعيدي السياسة العامة والتنفيذ وإيجاد طرق عملية ومبتكرة لمواصلة تعزيز المشاركة الفعالة لجميع البلدان في المحافل الدولية.

١٧ - وفي بلاغ صادر في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، رحبت لجنة التنمية بالتقدم البالغ الأهمية المحرز في توافق آراء مونتيري واعترفت بالجهود التي بذلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالعمل مع الأمم المتحدة، من حيث إسهامها في تحقيق هذه النتيجة. وأوضحت اللجنة أنها تتطلع إلى تعزيز هذه الشراكة الجديدة وصولا إلى عقد مؤتمر قمة عالمي ناجح بشأن التنمية المستدامة.

١٨ - وورد في البلاغ الصادر عن لجنة التنمية أيضا أن ''هذه الشراكة الجديدة من أجل التنمية تدرك أن الاستراتيجيات الإنمائية التي تملكها البلدان وتسيرها والتي تتجسد فيها السياسات السليمة والحكم الرشيد يتعين أن تكون هي نقطة الانطلاق. ويلزم دعم هذه الاستراتيجيات بزيادة المساعدة الإنمائية وتحسين فعاليتها وزيادة الجهود الرامية إلى إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي''. وأكدت اللجنة التزامها بتنفيذ هذه الاستراتيجيات

والشراكات، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها جزءا من التعزيز اللازم لأنشطتها من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري والأهداف الإنمائية للألفية. ورحبت اللجنة بالتعهدات التي أعلنها عدد من المانحين في مونتيري بزيادة مستويات ما يقدمونه من المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت اللجنة بقوة ما تم في مونتيري من الدعوة إلى تحقيق التساوق بين سياسات المساعدة الإنمائية والسياسات التجارية، وحثت على تعجيل خطى الجهود الرامية إلى تخفيض الحواجز التجارية (بما في ذلك الإعانات المالية التي تشوه المعايير التجارية) ودعت البنك وغيره إلى تقديم مزيد من الدعم في مجال مساعدة البلدان النامية على التصدي للعقبات التي تصادفها على كل من صعيد السياسات والصعيد المؤسسي والاجتماعي وصعيد الهياكل الأساسية، والتي تحد من قدرتها على المشاركة في الاستفادة من منافع التجارة.

١٩ - وفي البلاغ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الصادر عن اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، رحبت اللجنة بقوة بالتزامات مونتيري التي تعهد بها المجتمع الدولي لتحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر عن طريق انتهاج سياسات سليمة وزيادة المعونات وتحسين فعاليتها، فضلا عن العمل على تحقيق الهدف المتمثل في إتاحة وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة. وأيدت اللجنة تأييدا تاما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وما تضمنته من الدعوة إلى تقوية الملكية المحلية، وكفالة سلامة السياسات، وتعزيز المؤسسات، وتحسين عملية الحكم، ورحبت اللجنة بالإعلانات الصادرة مؤخرا بزيادة المعونات وتحسين فعاليتها، وحثت على إحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ورحبت اللجنة أيضا بالمبادرة الجديدة لتعزيز النمو والحد من الفقر في البلدان المنخفضة الدخل الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.

٢٠ - ولدى قيام اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بتحديد دور الصندوق في البلدان المنخفضة الدخل، أيدت أتم التأييد توافق آراء مونتيري، الذي أكد من جديد أن سلامة السياسات والمؤسسات الاقتصادية، مقرونة بالدعم الدولي القوي الواسع النطاق هما الدعامتان المتلازمتان اللتان يمكن أن تُبنى عليهما الجهود المستديمة الرامية إلى الحد من الفقر. وشجعت اللجنة الصندوق على أن يعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومقدمي المنح الثنائية على إقامة نظام شامل وشفاف لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية. ونوهت اللجنة أيضا إلى أن توافق آراء مونتيري سيشكل إحدى المساهمات المهمة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٢١ - وفي الفترة المقبلة، سيركز صندوق النقد الدولي على جملة أمور منها ما يلي:

(أ) تعزيز أنشطة منع نشوب المنازعات وحلها عن طريق مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى تحسين المراقبة من حيث درجة فعاليتها ومدى تغطيتها؛

(ب) تحسين عملية ورقات استراتيجيات الحد من الفقر بوصفها إطارا مناسبا لتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان المنخفضة الدخل وشركاؤها الدوليون للحد من الفقر وزيادة النمو؛

(ج) تعزيز بناء القدرات بوصفه وسيلة فعالة لكفالة عنصر الملكية، وتحسين عملية تنفيذ الاستراتيجيات الفعالة للحد من الفقر (مثلا عن طريق إنشاء المراكز الإقليمية الأفريقية لتقديم المساعدة التقنية في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا)؛

(د) تحسين عمليات تقييم القدرة على تحمل الديون، بوصفها إحدى المسائل العالقة على الرغم من التقدم

المحرز حتى الآن في تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بعبء الديون؛

(هـ) النظر في المقترحات الابتكارية الرامية إلى تحسين عملية إعادة هيكلة الديون السيادية للمساعدة على سد الفجوة القائمة في الإطار الحالي؛

(و) تبسيط المشروطية وتعزيز الملكية الوطنية في البرامج التي تتلقى الدعم من الصندوق؛

(ز) مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

(ح) مواصلة الأعمال المتعلقة بالاستعراض العام الثاني عشر لحصص صندوق النقد الدولي، الذي ينبغي أن يعكس ما جد من تطورات في الاقتصاد الدولي، والعمل على التنفيذ المبكر للتعديل الرابع (تخصيص حقوق السحب الخاصة).

٢٢ - وفي هذه السنة، شاركت منظمة التجارة العالمية للمرة الأولى في الاجتماع الربيعي السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات الاقتصادية الدولية. وردد ممثل المنظمة الآراء التي أعرب عنها رئيس المنظمة في عدة بيانات أدلى بها منذ اختتام مؤتمر مونتيري، ومؤداها أن المنظمة تشعر بالالتزام بأن تظل مهتمة اهتماما كاملا بعملية تمويل التنمية وأن تسهم في متابعة هذه العملية وفي تنفيذها. ومن المنتظر لوثيقة توافق آراء مونتيري، التي وزعت على نطاق واسع بالفعل على أعضاء منظمة التجارة العالمية، أن تستخدم بوصفها وثيقة مرجعية هامة وأن توضع موضع النظر في الاجتماعات المقبلة للهيئات الحكومية الدولية المختصة التابعة للمنظمة، مثل المجلس العام و/أو لجنة التجارة والتنمية.

٢٣ - أما المصارف الإنمائية الإقليمية، التي أدت دورا رئيسيا في مونتيري، فقد استمرت هي الأخرى على مشاركتها في تعزيز الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية. وقد قام مصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بإعداد ورقة مشتركة معنونة ''تمويل التنمية: دور المصارف الإنمائية الإقليمية''، وزعت أولا في مونتيري، وهي مقدمة حاليا إلى الجمعية العامة بوصفها وثيقة مستقلة في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

جيم - الإجراءات المتخذة في إطار الأمم المتحدة

٢٤ - قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، عن طريق أمانة التنسيق التابعة لها والمعنية بتمويل التنمية، بالتعاون على نحو وثيق مع الأطراف المؤسسية الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة، وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنسيق الإجراءات المتصلة بالإعداد للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وبعقد هذا المؤتمر. وفيما بعد المؤتمر، قدمت الإدارة الدعم لكل من الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية المعقود في ٢٢ نيسان/أبريل، ودورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٢، التي كرست جزءا كبيرا من اهتمامها للمسائل ذات الصلة بمونتيري. وشرعت الإدارة في إنجاز الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعاون الدولي عن طريق الشراكة، الذي سيؤدي دورا رئيسيا في عملية المتابعة الحكومية الدولية الشاملة للمؤتمر. وتواصل الإدارة التعاون بصورة وثيقة مع جميع الأطراف ذات الصلة من الأطراف صاحبة المصلحة للمساعدة في توجيه المشاركة الفعلية لهذه الأطراف في عملية متابعة تمويل التنمية ولكفالة تقديم التقارير بصورة منهجية إلى الهيئات الحكومية الدولية المعنية عن أنشطة المتابعة.

٢٥ - وتعمل الإدارة أيضا على كفالة أن تعكس التقارير التي تقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جميع المجالات ذات الصلة الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر، وأن تساعد هذه التقارير هاتين الهيئتين على تعزيز هذه الالتزامات. وبالإضافة إلى الوثائق التي أعدت من أجل اجتماع ٢٢ نيسان/أبريل ومن أجل دورة المجلس الموضوعية العادية لعام ٢٠٠٢، استهدفت التقارير التي أعدت من أجل دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين استيعاب وتعزيز الأولويات والاهتمامات المتعلقة بالسياسات التي تنعكس في توافق آراء مونتيري (انظر تقارير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/57/344)؛ ودور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (A/57/287)؛ والحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق الشراكة (A/57/388)).

٢٦ - والإدارة مسؤولة، كجزء من عملها الفني، عن الرصد العالمي للأهداف الإنمائية المتضمنة في إعلان الألفية وعن المساهمة في إعداد التقارير السنوية للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان. وستدمج في هذا العمل، حسب الاقتضاء، المسائل المتصلة بمتابعة توافق آراء مونتيري، وستدمج أيضا في الجهود الجارية التي تبذلها الإدارة للتشجيع على اتباع نُهُج مواضيعية شاملة لجميع القطاعات في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية المعقودة مؤخرا ومعالجة الأبعاد الإنمائية الرئيسية ذات الصلة. وفي هذا السياق نفسه، تعمل الإدارة جاهدة في إطار تنسيق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على كفالة أن يعتمد مؤتمر القمة على نتائج مونتيري.

٢٧ - وتسعى الإدارة، في مختلف مجالات البحث والتحليل والخدمات الاستشارية والتدريبية ذات الصلة الداخلة في اختصاصها، إلى التشجيع على وضع تدابير على صعيد السياسات يمكن أن تعزز أعمال المتابعة لتوافق آراء مونتيري. وأحد الأمثلة على ذلك هو الاجتماع الحادي عشر لفريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٣، وسيركز على الجوانب الفنية للتعاون الضريبي فيما يتصل بمتابعة مؤتمر مونتيري. ومن الأمثلة الأخرى اجتماعا الخبراء بشأن ''التقنيات والثغرات في مجال تخفيف مخاطر الاستثمار في البنية الأساسية في البلدان النامية''، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وبشأن ''تعبئة الموارد والإدارة الضريبية كأداة للتنمية''، المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ وحلقة تدريبية إقليمية بشأن الضرائب سيتم تنظيمها بالاشتراك مع مركز البلدان الأمريكية لإدارات الضرائب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من أجل كبار مديري الضرائب. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بالتعاون مع المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة الاضطلاع بسلسلة من الدراسات بشأن التدابير الابتكارية لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية.

٢٨ - وبالنظر إلى الاهتمام المكرس في توافق آراء مونتيري للتعاون التقني، يجري حاليا استعراض الخدمات الاستشارية وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الإدارة في مجالات تتراوح من الإحصاءات إلى الإدارة العامة والسياسة الضريبية، بغية جعل هذه الخدمات والأنشطة تساهم بأكبر قدر ممكن في عملية المتابعة الفعالة لتوافق آراء مونتيري[٣].

٢٩ - ومن الأمور التي شجع عليها توافق آراء مونتيري تدعيم التعاون الضريبي، عن طريق تعزيز الحوار فيما بين سلطات الضرائب الوطنية، وزيادة تنسيق الأعمال التي تضطلع بها الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر أن الخبراء الأربعة والعشرين الذين يتألف منهم فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وإن كانوا مختارين بصفتهم الشخصية، هم رؤساء سلطات الضرائب في بلدانهم. ومن ثم

فإن تعزيز هذه الآلية، بما في ذلك إمكانية جعلها جزءا من الأجهزة الفرعية الدائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكن أن يعزز الحوار فيما بين سلطات الضرائب الوطنية ويتيح للمجلس دعم هذا المجهود، مع ربطه بالأهداف الأخرى ذات الصلة المتضمنة في توافق آراء مونتيري. وفي الوقت نفسه، يمكن إقامة علاقة عمل مع ''الحوار الضريبي الدولي''، وهو مبادرة اضطلع بها مؤخرا صندوق النقد الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبنك الدولي، تهدف إلى تعزيز التعاون في المسائل الضريبية فيما بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية، بما في ذلك التشارك في الممارسات الجيدة في مجال تحسين أداء النظم الضريبية الوطنية. وعلى وجه التحديد، يمكن لهذا الحوار أن يكون موردا من الموارد التي يعتمد عليها فريق الخبراء المخصص، بما في ذلك عن طريق استعراض وتحليل المواضيع ذات الصلة التي يحددها الفريق.

٣٠ - وينبغي الإشارة أيضا إلى فرقة العمل المعنية بالمنظور الجنساني وتمويل التنمية والتابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وتعمل فرقة العمل على كفالة التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات في الجهود الرامية إلى إدماج المنظورات الجنسانية في المناقشات المتعلقة بتمويل التنمية. وتتضح بقوة من التحليل الذي أجرته فرقة العمل أهمية تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في الأنشطة المتصلة بتمويل التنمية من أجل تحقيق الأهداف النهائية المتمثلة في القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والكفاءة الاقتصادية. وستواصل الشبكة رصد إدماج المنظورات الجنسانية في الأنشطة المخططة لمتابعة مؤتمر مونتيري وفقا للأحكام المتضمنة في توافق آراء مونتيري والمقررات ذات الصلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[٤].

٣١ - وواصلت اللجان الإقليمية، من جانبها، مشاركتها النشطة في عملية تمويل التنمية عن طريق إدماج أنشطة المتابعة في برامج عملها. وقد ركزت الإصدارات الأخيرة من منشورها الرئيسي السنوي المعنون ''دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية''، وكذلك أعمالها التحليلية بشأن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الإقليمي، على بعض القضايا الأساسية في هذا المجال في منطقة كل منها. وفي هذا الصدد، يتعلق بعض من أبرز أعمالها في الآونة الأخيرة بما يلي: السياسات البديلة لمعالجة مسألة انضمام بلدان وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ والتعاون الإنمائي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)؛ وقضايا الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في سياق الأزمة المالية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ وقضايا الحكم ومشاكل الانتقال إلى الاقتصاد السوقي، وصوغ مفهوم العملية الأفريقية لاستعراض الأقران في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتوافق آراء مونتيري (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛ وقضايا إدارة الديون، والأطر التنظيمية الضريبية والنقدية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا).

٣٢ - وتقوم جميع اللجان الإقليمية بتقديم المساعدة التقنية، لدى طلبها، بشأن المواضيع المتصلة بتمويل التنمية، بالإضافة إلى الاضطلاع بأعمال تحليلية بشأن تلك المواضيع. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حاليا بتنفيذ مشروع ممول من خارج الميزانية يركز على تقديم الدعم في مجال السياسات على الصعيد القطري. وشرعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا في إنجاز الأعمال التحضيرية لحلقة دراسية ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها وسيلة لتدبير التمويل. وتعتزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقد حلقة دراسية بالاشتراك مع مصرف التنمية الآسيوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن موضوع

''تنشيط التمويل المصرفي'' في المنطقة، كما أنها تنظم لعقد اجتماع لفريق من الخبراء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في إطار موضوع ''خمس سنوات بعد الأزمة المالية''. وبدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروعا بشأن أسواق رأس المال في أفريقيا على الصعيدين الوطني والإقليمي. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونتيجة للمشروع المعنون ''تمويل التنمية البيئية'' الذي اضطلعت به اللجنة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شُرع في تنفيذ مشروع مشترك آخر يهدف إلى تقييم الآليات الابتكارية لتدبير تمويل جديد للتنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للفرص والشراكات المتاحة في قطاع الأعمال التجارية. وتعكف اللجنة أيضا على صياغة مشروع لتعزيز قدرة الشبكة الإقليمية للمؤسسات المالية.

٣٣ - ويرتبط برنامج عمل الأونكتاد ارتباطا وثيقا بالفصل الثاني، المعنون ''الإجراءات الرئيسية''، وبعض الجوانب الرئيسية من الفصل الثالث المعنون ''المثابرة على العمل''، من توافق آراء مونتيري[٥]. وعلى وجه الخصوص، ستكون الأنشطة التي يتوخاها مجلس التجارة والتنمية متصلة اتصالات مباشرا بكل الفقرات تقريبا في الفرع المعنون ''التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية''.

٣٤ - وعلى وجه التحديد، سيُتوخى في أعمال الأونكتاد في مجال التجارة والسلع الأساسية أن تتضمن أنشطة لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري[٦]. وعملا بالفقرة ٢٨، عقد الأونكتاد في أيار/مايو ٢٠٠٢ حلقة عمل كانت نقطة الختام في مشروع أقاليمي بشأن تأثير المتطلبات البيئية وتدابير النظافة الصحية وصحة النباتات على صادرات البلدان النامية. وفيما يتعلق بحماية المعارف التقليدية واستغلال إمكاناتها لأغراض التجارة والتنمية، نظم الأونكتاد بالاشتراك مع حكومة الهند حلقة دراسية دولية عقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٣٥ - وتدعو الفقرة ٣٠ من توافق آراء مونتيري إلى تيسير انضمام جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا وكذلك البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، إلى منظمة التجارة العالمية. ومن ثم تعمل أمانة الأونكتاد بنشاط على مساعدة أكثر من أثنى عشر بلدا في هذا الصدد. وتشمل الأنشطة المضطلع بها لهذا الغرض إيفاد البعثات الاستشارية، وتقديم المساعدة الفنية في الحلقات الدراسية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية في البلدان السائرة في عملية الانضمام، وتدريب المسؤولين المشاركين في عملية الانضمام. ويقدم الأونكتاد الدعم أيضا إلى البلدان التي ترغب في تنويع ''القدرة التصديرية''[٧]. ويدعو توافق آراء مونتيري الوكالات أيضا إلى ''تعزيز ما تقدمه من دعم للتدريب المتصل بالتجارة وبناء القدرات والمؤسسات''[٧]. ويضطلع حاليا بعدد من الأنشطة في هذا الإطار، بما في ذلك إجراء الحوار بشأن السياسات، وعقد الحلقات التدريبية، والاضطلاع ببعض المشاريع الوطنية والإقليمية.

٣٦ - أما أعمال الأونكتاد بشأن السلع الأساسية فستتبع على نحو وثيق ما ورد في الفقرة ٣٧ من توافق آراء مونتيري بشأن المساعدة المتعددة الأطراف في هذا المجال. ويتعاون الأونكتاد مع المنظمات الدولية للسلع الأساسية فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التصدي لمشكلة الهبوط في أسعار السلع الأساسية. وستهدف الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد بشأن إدارة المخاطر المتصلة بأسعار السلع الأساسية والتمويل المنظم للسلع الأساسية، إلى مساعدة البلدان النامية على إدارة المشاكل المرتبطة بالمخاطر العديدة التي تكتنف تجارة السلع الأساسية. وفي إطار مشروع بشأن بناء القدرات لأغراض التنويع والتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، عُقدت سبع حلقات عمل إقليمية وأربع حلقات عمل وطنية، ويجري حاليا الإعداد لعقد مزيد من الحلقات الوطنية، كما يجري التماس الموارد اللازمة لمرحلة المتابعة.

٣٧ - وسيتمثل الهدف الرئيسي لأنشطة الأونكتاد فيما يتصل بالفقرة ٣٨ من توافق آراء مونتيري في تلبية احتياجات البلدان النامية، من حيث تحقيق فهم أفضل للقضايا الناشئة من برنامج العمل الصادر عن مؤتمر الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، تمكينا لهذه البلدان من صياغة مواقفها التفاوضية الوطنية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد أولي اهتمام خاص للاحتياجات العاجلة إلى المساعدة بشأن المفاوضات المتعلقة بالزراعة والخدمات. ويقدم الأونكتاد المساعدة أيضا إلى البلدان لتحسين تقييم الآثار المترتبة على الولاية المقررة في الدوحة، فيما يتعلق بالتفاعل بين سياسات التجارة والمنافسة، ولصياغة التشريعات المتعلقة بالمنافسة واعتمادها وتنفيذها تنفيذا فعالا. وتشكل هذه الأنشطة جزءا من برنامج شامل للأونكتاد، فيما يتعلق بعملية الدوحة، موضوعه بناء القدرات والتعاون التقني لصالح البلدان النامية.

٣٨ - وفي مجال الاستثمار، سيولى اهتمام خاص لزيادة التدفقات المالية من القطاع الخاص إلى أقل البلدان نموا وإلى أفريقيا. وسيعمد المجلس الاستشاري للاستثمار في أقل البلدان نموا، المشترك بين الأونكتاد والغرفة التجارية الدولية، الذي يشارك فيه بعض كبار المسؤولين التنفيذيين من قطاع الأعمال التجارية وكبار المسؤولين الحكوميين المعنيين بالاستثمار، إلى تكثيف أعماله على ضوء التوجهات ذات الصلة المتضمنة في توافق آراء مونتيري، وفي المقترحات التي أسفر عنها حدث عُقد بالتوازي مع مؤتمر مونتيري، وركز على دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٩ - ونظم الأونكتاد حدثا موازيا آخر في مونتيري، تناول الموضوع الجديد المعنون ''التمويل الإلكتروني للتنمية''، الذي يتصل بصفة خاصة بالفقرة ٢٢ من توافق آراء مونتيري. وأعطى هذا الحدث دفعة جديدة لأنشطة الأونكتاد في مجال التمويل الإلكتروني، بما في ذلك النشاط المصرفي على شبكة الإنترنت وتمويل التجارة الإلكترونية والمعلومات الائتمانية الإلكترونية، وهي أنشطة بالغة الأهمية فيما يتعلق بكفالة استفادة مؤسسات البلدان النامية من التمويل الإلكتروني، وبتعزيز توافق الأطر القانونية والمؤسسية مع التجارة الإلكترونية. والوثائق ذات الصلة منشورة على موقع الأونكتاد الشبكي في العنوان التالي: www.unctad.org/ecommerce.

٤٠ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط على تعزيز أنشطة المتابعة التي تهدف إلى الحفاظ على الروح التي تجلت في مونتيري، وإلى تعزيز الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي في المؤتمر.

٤١ - ودعما لعملية تعبئة الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية، يعمل البرنامج الإنمائي على تنمية الوعي على الصعيد القطري بالدور الإنمائي للأنشطة التجارية الخاصة، وبتأثير هذه الأنشطة. ولا يقتصر البرنامج الإنمائي في سعيه على كفالة المساهمة النشطة لقطاع الأعمال التجارية في دعم التنمية، بل يعمل أيضا على حماية حقوق العمال والاستدامة البيئية وحقوق الإنسان، ولا سيما تمكين المرأة. ويشارك البرنامج الإنمائي أيضا، عن طريق مبادراته المتعلقة بالحكم، في مكافحة الفساد بالدعوة إلى زيادة الشفافية على الصعيد الوطني في مجال تخصيص الموارد الإنمائية.

٤٢ - وفي مجال التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية، يشارك البرنامج الإنمائي مشاركة نشطة في صوغ إطار متكامل يرمي إلى دعم قدرات البلدان النامية على دخول السوق الدولية للسلع والخدمات. ومن المقرر أن يصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ منشور خاص عنوانه ''التجارة والتنمية البشرية''.

٤٣ - ويواصل البرنامج الإنمائي العمل مع الوكالات الشريكة في سياق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولجنتها التنفيذية، على كفالة أن تكون الإجراءات التنفيذية مبسطة ومتساوقة لجعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية وتقليل تكاليف المعاملات المتعلقة بالمعونات.

٤٤ - وعلى الصعيد القطري، يقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى نحو ٦٠ بلدا، بناء على طلبها، في إعداد استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك ورقات الاستراتيجيات المتعلقة بالحد من الفقر. ويمتد نطاق الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي من تقديم الدعم لعملية جمع البيانات إلى إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم الدعم التقني في عملية إعداد ورقات الاستراتيجيات، وإقامة الحوار فيما بين الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة بشأن ورقات الاستراتيجيات. أما المساعدة التي تسهم بصورة مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري، فيتعين الاضطلاع بها باستخدام الموارد المبرمجة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٥ - ويؤيد توافق آراء مونتيري ''قيام الأمم المتحدة بحملة إعلامية عالمية للتعريف بالأهداف والمقاصد الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية''[٨]. واستجابة للإدراك المتزايد لضرورة القيام ''بحملة'' عالمية للمساعدة على كفالة تحقيق هذه الأهداف، طلب الأمين العام إلى مدير البرنامج الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تنسيق تلك الحملة، وكذلك أنشطة الرصد على الصعيد القطري.

٤٦ - وتشمل الاستراتيجية التي قدمها مدير البرنامج إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، إجراءات متعاضدة تتعلق بتتبع واستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الأهداف: تحليل السياسات؛ وبذل الجهد من أجل التوعية وتعبئة الجمهور؛ والمساعدة على التصدي للعوائق التي تعطل التقدم، مع الاسترشاد بالولايات والميزات النسبية والموارد الموجودة لدى منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ والإقرار بأن المسؤولية النهائية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تقع على عاتق الدول الأعضاء. وتشمل العناصر المحددة في هذا المجال ما يلي: مشروع الألفية، وهو مبادرة بحثية للمجلس الأمريكي لجامعة الأمم المتحدة تهدف إلى المساهمة في تعريف وتقييم الأبعاد المتعلقة بالسياسات لعملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بناء على تدابير إصلاح السياسات والاستثمارات وخيارات التمويل والاستراتيجيات المتعلقة بالجهود التوسعية؛ والاضطلاع بجهد شامل لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، يشرك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في قيادة المجهود الرامي إلى رصد التقدم العالمي، بينما يتولى المنسق المقيم والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة دعم الرصد على الصعيد الوطني، مع قيام البرنامج الإنمائي بالتنسيق؛ والقيام بمبادرة خاصة ترمي إلى بناء الوعي وإنشاء تحالفات جديدة وتقوية الفئات المناصرة للإجراءات العالمية والوطنية المتخذة في جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية دعما للأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - وقد طولب في توافق آراء مونتيري، في سياق الدعوة إلى المتابعة المطردة داخل منظومة الأمم المتحدة للاتفاقات والالتزامات المتوصل إليها في المؤتمر، بالاستفادة التامة من الترتيبات المتاحة للتعاون فيما بين الوكالات، عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة. ومنذ أن بدأت الجمعية العامة عملية تمويل التنمية، يشارك المجلس مشاركة تامة في العمل على تحقيق التعبئة الفعالة للقدرات ذات الصلة المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة، دعما لكل من العملية الحكومية الدولية وأمانة التنسيق. ويشمل هذا إسداء المشورة والمساعدة في مجال

السياسات إلى الأمين العام، في تعبئة الفئات المختلفة التي تخدمها مؤسسات المنظومة دعما للمؤتمر.

٤٨ - وفي عام ٢٠٠٣، سيعاود مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق النظر في المسائل المتصلة بمتابعة توافق آراء مونتيري، بوصف ذلك جزءا من الدعم الذي توفره المنظومة للأمين العام في إعداد التوصيات المتعلقة بالسياسات التي تتضمنها تقاريره السنوية بشأن متابعة إعلان الألفية وفي تيسير التنفيذ داخل المنظومة لتلك التوصيات، التي من المقرر أن تتناول، في عام ٢٠٠٣، في باب المواضيع الخاصة، تمويل التنمية وكذلك استراتيجيات التنمية. وبالمثل، تعكف اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج والتابعة للمجلس، والتي هي أداة المجلس الرئيسية في تنظيم الدعم المشترك بين الوكالات فيما يتعلق بالتنفيذ داخل المنظومة للأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، على اتخاذ إجراءات لجعل برنامج عملها يعكس جميع الجوانب ذات الصلة من نتائج مؤتمر مونتيري.

دال - أنشطة الأطراف غير المؤسسية صاحبة المصلحة

٤٩ - شاركت منظمات المجتمع المدني مشاركة نشطة في العملية التحضيرية التي استمرت عدة سنوات بشأن موضوع تمويل التنمية، متفاعلة في ذلك مع العملية الحكومية الدولية بطرق مختلفة كثيرة، شملت جلسات الاستماع، وجلسات الإحاطة، والحلقات الدراسية، وحلقات المناقشة المخصصة لمواضيع محددة، والمؤتمرات الصحفية. وقُدمت آراء تلك المنظمات ومواقفها إلى اللجنة التحضيرية على هيئة بيانات أو ورقات، وتُوج ذلك بمشاركة ممثليها في الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة التي شملها المؤتمر. وعلى وجه الإجمال، بلغ عدد الممثلين غير الحكوميين المعتمدين لدى المؤتمر ٥٥٧ ممثلا.

٥٠ - وفيما قبل المؤتمر، التقت المنظمات غير الحكومية في مونتيري، في اجتماع دام ثلاثة أيام، بعنوان ''المنتدى العالمي: تمويل الحق في التنمية المستدامة والمنصفة''. وحضر هذا المنتدى ٢ ٦٠٠ شخص يمثلون ٧٠٠ منظمة من جميع أنحاء العالم، فضلا عن بعض المسؤولين الحكوميين والمراقبين من المؤسسات ذات الصلة. وقام المشاركون في المنتدى العالمي بصياغة مجموعة من المقترحات المشتركة لوضع ''نموذج اقتصادي بديل يهدف إلى جعل البشر محور التنمية''. وشملت هذه المقترحات ما يلي:

(أ) جعل حقوق الإنسان، بصيغتها المحددة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، إطار العمل الأعلى والهدف الأسمى للمؤسسات الاقتصادية الدولية؛

(ب) تحصيل ضرائب على المعاملات المنفذة بواسطة العملات بوصف ذلك وسيلة لتمويل التنمية وتحقيق الاستقرار في النظام المالي الدولي؛

(ج) إدماج مبادئ المساءلة والشفافية والحكم الرشيد والمشاركة الديمقراطية للمجتمع المدني في إطار برامج الدعم المالي وعمليات صنع القرارات الاقتصادية؛

(د) عدم تطبيق أي مشروطية في المساعدة الإنمائية الرسمية أو ترتيبات تخفيض الديون أو الخطط الإنمائية الوطنية؛

(هـ) كفالة المزيد من الاستقلال للبلدان النامية فيما يتعلق بسياساتها التجارية والاستثمارية والضريبية؛

(و) إلغاء الديون الخارجية للبلدان النامية عن طريق عملية للتحكيم، تكفل حماية حقوق الإنسان والبيئة؛

(ز) الإشراك التام للبلدان النامية في عمليات تحديد المعايير الدولية.

٥١ - وأعلن ممثلو المنظمات غير الحكومية في البيانات التي أدلوا بها في الجلسة العامة الختامية للمؤتمر، أنه رغما عن عدم الارتياح الذي يشعر به كثير من المنظمات غير الحكومية إزاء توافق آراء مونتيري، الذي لا يوفر، في رأيهم، إلا قدرا

ضئيلا من الآليات الفعالة لتعبئة موارد جديدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن هذه المنظمات تريد أن تظل مشاركة في عملية المتابعة، وتلتزم بتعبئة جماهيرها من أجل تنفيذ هذه الأهداف.

٥٢ - وفيما بعد مؤتمر مونتيري، دُعي ممثلو أربع منظمات غير حكومية للمرة الأولى إلى المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدت في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في سياق اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز. وعقب ذلك الاجتماع، التقت مجموعة من المنظمات غير الحكومية واتفقت على إنشاء ''مجموعة تيسيرية مؤقتة'' تتعاون فيما بينها على تعزيز المتابعة لمونتيري. وتحقيقا لهذا الهدف، قررت المجموعة أن تسعى إلى كفالة استمرار المشاركة من جانب تحالف متنوع وشامل للمنظمات والشبكات والأطراف الشريكة الدولية، وتنسيق جهود المتابعة التي يضطلع بها هذا التحالف في فترة ما بعد مونتيري. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، أدلى ممثلو المجموعة المؤقتة ومنظمات غير حكومية أخرى ببيانات أمام الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٣ - وهناك جانب فريد آخر تميزت به عملية تمويل التنمية، هو المشاركة المنظمة غير المسبوقة من جانب قطاع الأعمال التجارية. ويرجع منشأ هذه المشاركة إلى جلسات الاستماع العالمية التي نظمتها الأمانة العامة من أجل قطاع الأعمال التجارية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وتجسدت هذه المشاركة بعد أشهر قليلة، حينما حدد المكتب مجموعة من ''ممثلي قطاع الأعمال التجارية'' الرئيسيين لتيسير تفاعل القطاع مع العملية الحكومية الدولية.

٥٤ - وأنشئت فيما بعد لجنة توجيهية للعناصر الممثلة لقطاع الأعمال التجارية. وتولت الغرفة التجارية الدولية رئاسة هذه المجموعة التي شملت، إلى جانب آخرين، مجلس الأعمال التجارية التابع لرابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومعهد الشؤون النقدية، وشركة Samuels Associates. وقامت الأمانة العامة، وفقا لما قررت اللجنة التحضيرية، بتقديم المشورة والمساعدة إلى اللجنة التوجيهية، التي زاولت عملها وفقا لخطة تضمنت إطارا لتغذية العملية الرسمية لتمويل التنمية بنتائج مختلف منتديات المناقشة الفنية التي تنظمها هذه العناصر الممثلة لقطاع الأعمال التجارية.

٥٥ - وركزت العناصر الممثلة لقطاع الأعمال التجارية خلال العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته على إبراز المقترحات القابلة للتنفيذ في مجال السياسات لمناقشتها مع الحكومات والمنظمات الدولية. وجرى نشر هذه الأفكار عن طريق ما يلي: نشر تقرير معنون ''تعزيز تمويل التنمية: مقترحات مقدمة من القطاع الخاص''؛ وتنظيم منتدى دولي لقطاع الأعمال التجارية في مونتيري؛ وإجراء عدة حوارات للمتابعة في مونتيري، تفاعلت في إطارها قيادات الأعمال التجارية مع ممثلين للحكومات والمنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك، شارك ممثلون رفيعو المستوى لقطاع الأعمال التجارية أيضا من جميع أنحاء العالم وطرحوا أفكارهم بحرية في اجتماعات المائدة المستديرة المعقودة في إطار المؤتمر على المستوى الوزاري ومستوى القمة، وشارك فيها بالمثل ممثلو المجتمع المدني.

٥٦ - وقد طُرح ما يزيد عن ٣٠ مقترحا محددا في منتدى قطاع الأعمال التجارية، ونوقشت هذه المقترحات خلال الحوارات التي أجريت في إطار المتابعة. وتعتمد جميع هذه المقترحات على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشمل ما يلي:

(أ) إنشاء مركز عالمي لتبادل المعلومات يشمل شبكات تربط الحكومات والمستثمرين وأفرقة من الخبراء المستقلين وعمليات مراجعة من جانب أطراف ثالثة؛

(ب) آليات لتعزيز تمويل مشاريع البنية الأساسية في البلدان النامية، وبخاصة من خلال تيسير الحصول على التمويل عن طريق الديون؛

(ج) إنشاء صناديق للمساهمة في الشركات بهدف تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

(د) حضانة المصادر المحلية لرؤوس الأموال الاستثمارية؛

(هـ) تمكين العمليات الدولية لتسوية الديون وآليات الإفلاس الدولية؛

(و) ربط الائتمانات الصغيرة بشرط إعادة تنمية أفغانستان؛

(ز) إصدار أدلة استثمارية لمساعدة أقل البلدان نموا على اجتذاب استثمارات جديدة.

٥٧ - ويعتزم مقدمو المقترحات السالفة الذكر وغيرها من المقترحات المقدمة من قطاع الأعمال التجارية القيام في فترة ما بعد مونتيري بالتحاور مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الدولية بشأن تنفيذ هذه المقترحات. وسيواصل ممثلو قطاع الأعمال التجارية المشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

ثالثا - التوصيات

٥٨ - قد ترغب الجمعية العامة في النظر في المبادرات أو المقترحات الرامية إلى إعطاء دفعة إضافية لتنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الفقرة ٦٨، التي تتضمن التزاما بـ "المثابرة على العمل بكامل الطاقة، على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي".

٥٩ - وقد ترغب الجمعية العامة كذلك في إعادة تأكيد الدعوة الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ والموجهة إلى جميع الأطراف صاحبة المصلحة في عملية مونتيري، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمصارف الإنمائية الإقليمية، بأن تضع مسألة تنفيذ توافق آراء مونتيري في صدر جدول أعمال كل منها، وأن تتعاون بشكل كامل في تقديم الدعم الفعال، وفقا للفقرة ٧٢ من توافق آراء مونتيري.

٦٠ - وختاما، قد ترغب الجمعية العامة في أن تضع في اعتبارها المعلومات الواردة في هذا التقرير في سياق الإعداد للحوار التالي الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق الشراكة، وأن تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يفعل ذلك لدى الإعداد لاجتماع عام ٢٠٠٣ الربيعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في أن تدعو المجلس إلى النظر في الطرائق المتعلقة بمواصلة تعزيز مساهمته في تشجيع المتابعة الفعالة والمنسقة لتوافق آراء مونتيري، بما في ذلك الترتيبات المعززة للتعاون بشأن المسائل الضريبية، على النحو المبين في الفقرات من ٢٧ إلى ٢٩ أعلاه.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، الفقرة ٧٢.

(٢) القرار ٥٥/٢.

(٣) من الأمثلة التي توضح المبادرات التي تتخذ في هذا الصدد الدعم الذي تقدمه الإدارة حاليا بالتعاون مع حكومة النرويج للعمل الذي يقوم به فريق مستقل من الخبراء لإنشاء نموذج تجريبي لـ "مركز عالمي لتبادل المعلومات" على شبكة الإنترنت، يهتم على وجه التحديد باحتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين من البلدان النامية. والهدف من ذلك هو القيام بأسلوب فعال من حيث التكلفة بتلبية بعض احتياجات

المعلومات والاتصالات المحددة في توافق آراء مونتيري فيما يتعلق بتعزيز الطرائق الملائمة للاستثمار من جانب القطاع الخاص.

(٤) من الأنشطة التي اضطلعت بها فرقة العمل، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني، إعداد ورقات تحليلية بشأن المسائل المتصلة بتمويل التنمية، وعقد حلقات للمناقشة. وكان أبرز هذه الأنشطة تنظيم يوم للحوار بشأن المنظور الجنساني وتمويل التنمية فيما بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية ومؤسسات الأمم المتحدة، وتوزيع ورقة بشأن هذا الحوار في مؤتمر مونتيري.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الثاني، الفروع من باء إلى واو، والفصل الثالث.

(٦) المرجع نفسه، الفقرات ٢٨ و ٣٠ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٣٦.

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ٧١.